بيان المجلس الوطني

انعقد يوم السبت 11 أكتوبر 2025 المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان في دورته العادية بمقر المنظمة، تحت شعار: "دورة فلسطين"، تزامناً مع مرور سنتين على انطلاق العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين بقطاع غزة، وقد استقبل المجلس الوطني بكل ترحيب السفير الفلسطيني بالرباط السيد جمال الشوبكي الذي قدم عرضاً حول تطورات الأوضاع بفلسطين وحجم الدمار وآثار العدوان وواقع الضحايا المدنيين والنساء والاطفال، وما ينتظر مع دخول اتفاق الهدنة حيز التطبيق، وآفاق حل الدولتين، وتحقيق السلم والأمن.

وبعد شكر السيد السفير وتوديعه، تم عرض تقرير امام المجلس الوطني تقدم به السيد رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول التطورات التي شهدتها الساحة الحقوقية، وكذا الدينامية التي رسمت اشغال المنظمة منذ انتهاء اعمال المؤتمر الثاني عشر للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أيام 27/26/25 أبريل 2025، كما تم عرض مخطط استراتيجي للسنوات الاربع القادمة، وهيكلة ادارية جديدة، وتقرير حول الوضعية المالية للمنظمة، إضافة الى اقتراحات لتعديل وتغيير بعض فصول النظام الداخلي للمنظمة وملاءمته مع القانون الأساسي.

وبعد مناقشة أعضاء وعضوات المجلس الوطني للعروض والاقتراحات المقدمة امامهم مناقشة مستفيضة، إنتهى الى ما يلي :

1. يحيي انخراط ومساهمة عضوات وأعضاء المنظمة في ديناميتها الجديدة وحضورها المستمر في القضايا الحقوقية وطنيا ودوليا.
2. يشيد بصمود الشعب الفلسطيني طيلة سنتين امام عدوان إسرائيل على غزة، وارتكاب جرائم قتل جماعي وترحيل للمدنيين، وهو ما تصنفه الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار الإبادة الجماعية.
3. يعتبر ان حل الدولتين كفيل بإنهاء الصراع بين إسرائيل وفلسطين وتحقيق السلم والعدل وفقاً للقرارات الدولية.
4. يؤكد على ضرورة محاكمة مجرمي الحرب ضد المدنيين العزل، أمام المحكمة الجنائية الدولية وضرورة تنفيذ قراراتها السابقة ذات الصلة، احتراما للشرعية الدولية.

5. يجدد التأكيد على راهنية شعار المؤتمر الثاني عشر للمنظمة " فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في السياسات العمومية" ويطالب بإقرار سياسة عمومية موجهة للشباب بشكل خاص وعموم المواطنات والمواطنين، تستجيب لحاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية التي اصبحت اليوم أكثر احاحا.
6. ينبه الى ضرورة احترام التجمع والتظاهر السلميين، وفتح الحوار والإنصات للمحتجين وتسريع تحقيق مطالبهم.
7. يطالب بالوقف الفوري لكل المتابعات التي طالت الشباب المحتج بشكل سلمي، وبالإفراج الفوري عنهم.
8. يطالب الحكومة بمراجعة مختلف القوانين ذات الصلة بالاحتجاج السلمي في الفضاء العام لملائمتها مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع مضامين دستور 2011.

واستحضاراً للسياق المرتبط بعرض ملف الصحراء على مجلس الأمن، فإن المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان إذ يعيد التذكير برؤيته الحقوقية لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها تضمن كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية لساكنة الصحراء والمُعبر عنها في المؤتمر الثاني عشر للمنظمة، فإنه يطالب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بإحصاء ساكنة المخيمات وتمكينهم من بطاقة لاجئ.

عن المجلس الوطني

السبت 11 أكتوبر